مقدمة

ديفد هارفي لكتابه

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

إن تفاصيل سيرة كيفية تاليف هذا الكتاب ذات صلة بقراءته، إذ أنها تُسهم في شرح سمات بنائه التي قد تبدو غريبة لولا ذلك. بعد إتمام دراسة للمشكلات المنهجية في الجغرافيا، والتي نُشرت تحت عنوان "التفسير في الجغرافيا"، بدأتُ في استكشاف بعض القضايا الفلسفية التي تم إهمالها عمدًا في ذلك الكتاب. على وجه الخصوص، شعرتُ بأهمية وملاءمة استكشاف كيفية ربط الأفكار في الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية - وهي أفكار تُعتبر عادةً مسارات بحثية متميزة ومنفصلة عن فلسفة العلوم التي استأثرت باهتمامي حتى الآن - بالبحث الجغرافي وبمجالات المسعى الفكري تلك، مثل التخطيط والعلوم الإقليمية، التي تشترك معها الجغرافيا في الكثير.

بدا من المعقول، على سبيل المثال، افتراض أن مبادئ العدالة الاجتماعية لها بعض الصلة بتطبيق المبادئ المكانية والجغرافية على التخطيط الحضري والإقليمي بما أنني لم أجد إلا القليل من الأدبيات حول هذا الموضوع، فقد بدا من المهم محاولة تقديم شيء ما، مهما كان غير كافٍ. وفي سياق السعي لتحقيق هذا الهدف العام، سرعان ما اتضح أنه لا ينبغي السعي إليه بشكل مجرد. لذلك قررتُ السعي إليه في سياق يمكنني التعرف عليه بشكل مباشر، وفي الوقت نفسه يكون واسعًا بما يكفي لتوفير أمثلة مادية ومجموعة من الخبرات التي يمكن الاستناد إليها عند الضرورة. وبما أنني كنت قد انتقلتُ للتو إلى بالتيمور، فقد بدا من المناسب استخدام تلك المدينة، إلى جانب مدن أخرى كنتُ على دراية بها، كخلفية لاستكشاف الأسئلة التي تنشأ من إسقاط الاعتبارات الفلسفية الاجتماعية والأخلاقية على المصفوفة التقليدية للبحث الجغرافي.

ومن هنا نشأ اهتمام بالتخطيط الحضري، والأنظمة الحضرية، و في نهاية المطاف، التمدن بشكل عام. وقد أدى التفاعل بين استكشاف "الأفكار من أجل الأفكار" ونتائج البحث المادي والتجربة إلى تطور في مفهومي العام للتمدن والمشاكل الحضرية، وكذلك في آرائي حول مواضيع متباينة مثل طبيعة المكان، وطبيعة النظرية، وبالفعل،العدالة الاجتماعية والمدينة وطبيعة المعرفة والبحث العلمي بشكل عام. كُتبت المقالات المُجمّعة في هذا المجلد في نقاط مختلفة على طول مسار تطوري، وبالتالي فهي تُمثل تاريخ وجهة نظر متطورة. لا أعتبر هذا التاريخ خاصًا بي (على الرغم من أنه ربما توجد بعض السمات فيه التي يمكن تفسيرها على هذا النحو). إنه نوع التاريخ الذي يبدو حتميًا إذا سعى أي شخص إلى إيجاد طريقة مناسبة وكافية للجمع بين وجهة نظر راسخة في الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية من جهة، والمسائل المادية التي تُشير إليها حالة المراكز الحضرية في العالم الغربي من جهة أخرى .

إن التطور الذي يحدث في المقالات يؤدي بطبيعة الحال إلى تناقضات وعدم اتساق بينها. يختلف النهج العام الوارد في الجزء 2 اختلافًا جوهريًا (وأعتقد أنه أكثر إضاءة بشكل كبير) عن ذلك الوارد في الجزء 1. ومع ذلك، تكتسب الفصول اللاحقة معنى أكبر إذا تم فهم كيفية التوصل إلى وجهة النظر العامة التي تتبناها - ومن هنا تأتي أهمية تسجيل عملية البحث وهي تشق طريقها عبر المقالات المختلفة المجمعة هنا. من المهم أيضًا ملاحظة أن المحتوى المادي للجزء 1 لم يتم رفضه، بل تم دمجه وإعطاؤه معنى جديدًا من خلال الإطار المتطور للجزء 2. بالتفكير في تطور الفكر الذي حدث، يمكنني تحديد تطور في أربعة مواضيع أساسية تتشابك مع بعضها البعض حول اهتمام مركزي وساحق وثابت. إن العمليات الاجتماعية والأشكال المكانية، في معظمها، متميزة في أذهاننا إن لم يكن في الواقع، وقد كان من اهتماماتي الأساسية لعدة

سنوات الآن معالجة الفجوة في فكرنا بين ما يبدو أنه نمطان متميزان وغير قابلين للتوفيق من التحليل في المقالات الواردة في هذا المجلد، ثمة تطور في طريقة تصور هذه المشكلة، وكذلك في الحلول المطروحة لها.

ففي الفصل الأول، على سبيل المثال، تُعتبر المشكلة لغوية، ويتم استكشاف الحلول اللغوية. ولكن بحلول الفصل الخامس، أصبحت المشكلة متعلقة بالممارسة الإنسانية (حيث تتداخل المشكلة اللغوية نفسها)، وبالتالي تكمن الحلول في مجال الممارسة الإنسانية. يُنظر دائمًا إلى التمييز بين العمليات الاجتماعية والشكل المكاني على أنه اصطناعي وليس حقيقيًا، ولكن في الفصول اللاحقة، يُنظر إلى هذا التمييز على أنه غير حقيقي بمعنى مختلف تمامًا. لا تُرى **الأشكال المكانية** هناك على أنها أشياء جامدة تتكشف داخلها العملية الاجتماعية، بل على أنها أشياء "تحتوي" على العمليات الاجتماعية بنفس الطريقة التي تكون بها العمليات الاجتماعية مكانية. إن أفضل طريقة لتصوير التداخل بين العملية الاجتماعية والشكل المكاني الناجم عن الممارسة الإنسانية هي في حد ذاتها مشكلة يتعين على الممارسة الإنسانية التغلب عليها، وليست مشكلة تتعلق بخصائص الواقع نفسه .

غالبًا ما تكون المواضيع الأربعة التي تحيط بهذا الاهتمام المركزي بالعملية الاجتماعية والشكل المكاني مخفية في المحتوى، لكنها تميل إلى الظهور في نقاط حاسمة للنظر الصريح فيها، حيث تُبحث عن علامات إرشادية لتوجيه التحليل. تتفاعل المواضيع مع بعضها البعض كما لو كانت تدور في دوار سحري - تدور الأشكال أمام أعين المرء، لكنها تغير شكلها ولونها لدرجة يصعب معها تصديق أنها نفس الأشكال أو حتى أنها متميزة عن بعضها البعض. نظرًا لأن الأشكال قد لا تكون واضحة للقارئ بسهولة وهي تدور حول موضوع العملية الاجتماعية والشكل المكاني، فسأسعى في هذه المقدمة إلى تحديد السمات البارزة لكل منها.

تكمن الصعوبة التي يخلقها هذا المسار في أن المواضيع ترتبط ببعضها البعض وتعكس بعضها البعض بطريقة معقدة للغاية، بحيث أن عزل كل منها للنظر الصريح فيه من شأنه أن يضر بالتطور العام للفكر ضررًا لا يمكن إصلاحه. نظرًا لأن هدفي هنا هو توفير علامات إرشادية للقارئ بدلاً من تكرار مُجمَّع بعناية للحجة، فسأكتفي بوصف كيفية النظر إلى كل موضوع في البداية وكيف يظهر في النهاية وبهذه الطريقة، آمل أن أسهّل على القارئ فهم كيف تُرى طبيعة النظرية، وطبيعة المكان، وطبيعة العدالة الاجتماعية، وطبيعة التخطيط الحضري، كلٌّ منها بطريقة مختلفة جوهريًا مع تقدّم التحليل.

طبيعة النظرية

ينبع المنظور الأولي للنظرية من فصل مصطنع بين المنهجية والفلسفة. لم أعتبر هذا الفصل يومًا أكثر من مجرد مسألة ملائمة، لكن من المدهش إلى أي مدى يمكن أن تغرينا الملاءمة. من هذا الفصل ينبع ميلٌ إلى اعتبار الحقائق منفصلة عن القيم، والأشياء مستقلة عن الذوات، و"الأشياء" تمتلك هوية مستقلة عن الإدراك البشري والفعل، وعملية الاكتشاف "الخاصة" منفصلة عن "العامة" ،عملية توصيل النتائج. تتجلى كل هذه الميول بوضوح في كتاب "التفسير في الجغرافيا"، ويمكن رؤيتها عمليًا في الفصلين الأولين من هذا المجلد.

أرفض الآن هذه التمييزات كونها ضارة بالتحليل حتى في شكلها الذي يبدو غير ضار، أي فصلًا تسهيليًا. في البداية، كنتُ أيضًا أؤمن بأن بناء النظرية يتطلب صياغة لغة مناسبة وكافية، ذات تعريفات ومعانٍ ثابتة، يمكن استخدامها "للتحدث" عن الظواهر بطريقة متسقة منطقيًا. أدركتُ أن التعريفات قد تُملي استنتاجات، وأن نظامًا فكريًا قائمًا على تعريفات وفئات وعلاقات ثابتة قد يُعيق قدرتنا على فهم العالم بدلًا من تعزيزها. لكن هذه بدت لي مشاكل ثانوية متأصلة في عملية البحث العلمي ككل. أجادل الآن بأن عمليات التصنيف أساسية للغاية : فمن الضروري فهم كيفية إنشاء الفئات، وخاصة كيف تكتسب معنى وتتحول من خلال الاستخدام. لذلك، هناك ميل في الجزء الثاني إلى الجدال من أجل المعاني التي يتم تحديدها سياقياً وعلاقاتياً -

المعاني، بعبارة أخرى، التي تعتبر قابلة للتغيير، ليس بطريقة عشوائية أو اعتباطية، ولكن كجزء من العملية التي يتبنى من خلالها المجتمع خطوطاً معينة من الفكر من أجل ترشيد خطوط معينة من العمل على حساب غيرها.

هناك تطور متوازٍ في منهج التحقق. فمن موقف أولي يُنظر فيه إلى التحقق على أنه مسألة إثبات (بوسائل مقبولة عمومًا) الأهمية التجريبية وقابلية تطبيق الافتراضات المجردة، أصل إلى وجهة النظر القائلة بأنه لا يمكن فصله عن الممارسة الاجتماعية بشكل عام. هناك أنواع مختلفة من النظريات ذات وظائف متميزة تؤديها في سياق اجتماعي، ولكل نوع إجراءات تحقق خاصة به. يوفر التمييز العام (المبين في ملاحظة الفصل 4) بين نظرية الوضع الراهن والنظرية الثورية والنظرية المضادة للثورة بعض التبصر في مسألة التحقق. يتم تحقيق التحقق من خلال الممارسة، مما يعني أن النظرية هي ممارسة بمعنى مهم للغاية. عندما تصبح النظرية ممارسة من خلال الاستخدام، فحينها فقط يتم التحقق منها حقًا. يكمن وراء هذه الرؤية، بل ويكمن وراء التطور الكامل في مفهوم النظرية الوارد في هذه المقالات، بالطبع، تحول من المثالية الفلسفية نحو المادية تفسير للأفكار كما تنشأ في سياقات تاريخية معينة.

طبيعة المكان

هناك طرق مختلفة يمكننا من خلالها التفكير في المكان ، من الأهمية بمكان صياغة مفهوم دقيق للفضاء إذا أردنا فهم الظواهر الحضرية والمجتمع عمومًا؛ ومع ذلك، ما تزال طبيعة الفضاء لغزًا محيرًا في البحث الاجتماعي. إذا اعتبرنا الفضاء مطلقًا، فإنه يصبح "شيئًا في ذاته" له وجود مستقل عن المادة. عندئذٍ، يمتلك بنيةً يمكننا استخدامها لتصنيف الظواهر أو تمييزها. يقترح مفهوم الفضاء النسبي فهمه على أنه علاقة بين الأشياء، لا وجود لها إلا بوجود الأشياء وعلاقتها ببعضها. ثمة معنى آخر يُمكن من خلاله النظر إلى الفضاء على أنه نسبي، وأختار تسميته بالفضاء العلائقي - الفضاء الذي يُنظر إليه، على غرار لايبنتز، على أنه مُحتوى في الأشياء، بمعنى أنه لا يُمكن القول إن الشيء موجود إلا بقدر ما يحتوي في داخله على علاقات مع أشياء أخرى ويمثلها.

في المقالة الأولى من هذا المجلد، يُطرح نقاشٌ حول النظرة النسبية للفضاء. ولكن هذا النقاش يُطرح أيضًا بطريقة خاصة. إنه نقاش وجودي، يسعى إلى الإجابة عن سؤال **"ما هو الفضاء؟"** علاوة على ذلك، يُعتقد أن لهذا السؤال الفلسفي حلاً فلسفياً أو لغوياً مستقلاً عن كل شيء آخر. ويتمثل النهج المتبع في أنه بمجرد اكتشاف ماهية المكان وطرق تمثيله، يمكننا المضي قدماً في تحليل الظواهر الحضرية من خلال ملاءمة فهمنا للسلوك البشري مع مفهوم عام للمكان.

يتلاشى هذا النهج في المقالات اللاحقة (خاصة في الفصل الخامس)، ويصبح المكان ما نصنعه منه أثناء عملية التحليل لا قبلها. كما أن المكان ليس مطلقاً ولا نسبياً ولا علائقياً في حد ذاته، بل يمكن أن يصبح واحداً أو جميعها في آن واحد تبعاً للظروف. وتُحل مشكلة التصور الصحيح للمكان من خلال الممارسة البشرية تجاهه. بمعنى آخر، لا توجد إجابات فلسفية للأسئلة الفلسفية التي تنشأ حول طبيعة المكان، فالإجابات تكمن في الممارسة البشرية. لذا، يُستبدل السؤال "ما هو المكان؟" بالسؤال **"كيف يؤثر اختلاف البشر على المكان؟"** تُنشئ الممارسات مفاهيم مميزة للمكان وتستخدمها؟ على سبيل المثال، تُنشئ علاقة الملكية مساحات مطلقة يمكن أن تعمل فيها السيطرة الاحتكارية. وتحدث حركة الأشخاص والسلع والخدمات والمعلومات في مساحة نسبية لأنها تتطلب المال والوقت والطاقة وما شابه ذلك للتغلب على عائق المسافة.

كما تستفيد قطع الأراضي لأنها تحتوي على علاقات مع قطع أخرى؛ فقوى الإمكانات الديموغرافية والسوقية والتجارية حقيقية بما يكفي داخل النظام الحضري، وفي شكل إيجار، تبرز المساحة العلائقية كجانب مهم من الممارسة الاجتماعية البشرية. ويتطلب فهم التمدن وموضوع العملية الاجتماعية والشكل المكاني أن

نفهم كيف يخلق النشاط البشري الحاجة إلى مفاهيم مكانية محددة، وكيف تحل الممارسة الاجتماعية اليومية بسهولة تامة الألغاز الفلسفية العميقة ظاهريًا المتعلقة بطبيعة المكان والعلاقات بين العمليات الاجتماعية والأشكال المكانية.

طبيعة العدالة الاجتماعية

تُتناول قضايا العدالة الاجتماعية في البداية كما لو كانت الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية مجالًا متميزًا للبحث، يمكن من خلاله وضع مبادئ أخلاقية مطلقة بكامل قوة القانون الأخلاقي. ويُفترض أنه بمجرد وضع هذه المبادئ، يمكن استخدامها لتقييم الأحداث والأنشطة في السياق الحضري. ويتضمن هذا النهج ضمنيًا تمييزًا بين الملاحظة من جهة، والقيم التي على أساسها نضع ختم الموافقة الأخلاقية أو الرفض من جهة أخرى. ويُعد هذا التمييز بين الحقيقة والقيمة (المتسق مع التمييز بين المنهجية والفلسفة) أحد الثنائيات العديدة التي لاحظها العديد من الفلاسفة، والتي تسود الفلسفة الغربية ما بعد عصر النهضة. ويمكن قبول هذه الثنائيات كحقيقة من حقائق الحياة، أو يمكن التوفيق بينها بطريقة ما. فعلى سبيل المثال، بنى كانط نظامًا فكريًا متقنًا مصممًا لربط الثنائيات في فلسفة متماسكة، ولكنه اضطر في هذه العملية إلى اللجوء إلى مذهب المعرفة القبلية ومع ذلك، يُطمس ماركس الفروقات، وبالتالي يُعلن نهاية الفلسفة برمتها (إذ لم يتبقَّ الكثير للتفلسف بشأنه بالمعنى المعتاد للكلمة).

لقد استمرت الفلسفة دون انقطاع بعد تحليل ماركس، لكنني أميل الآن إلى قبول وجهة نظر ماركس في هذا الشأن. هذا لا يعني أن الأخلاق زائدة عن الحاجة، فهناك نوع من الأخلاق الماركسية. لكنها تتناول كيفية ارتباط مفاهيم العدالة الاجتماعية والأخلاق بالممارسة الإنسانية ونشوئها منها، بدلاً من الجدال حول الحقائق الأبدية التي يجب ربطها بهذه المفاهيم. بالنسبة لماركس، فإن فعل الملاحظة هو فعل التقييم، وفصلهما هو فرض تمييز على الممارسة الإنسانية غير موجود في الواقع. ثمة جانب آخر لهذه المشكلة جدير بالتوضيح، لأنه يُظهر بوضوح تطور الأفكار في هذه المقالات. في الفصل الثاني، يتم فحص القوى التي تحكم إعادة توزيع الدخل الحقيقي في نظام حضري بالتفصيل. طوال هذا الفصل، يتم فحص مسألة التوزيع كما لو كانت مستقلة تمامًا عن مسألة الإنتاج هذا نهج نموذجي لليبرالية (ومن هنا جاء عنوان الجزء الأول "صياغات ليبرالية").

ومن أبرز ممثلي هذا النهج المعاصرين جون رولز، الذي يتضمن كتابه الضخم "نظرية العدالة" (1971) بيانًا صريحًا حول طبيعة العدالة التوزيعية دون التطرق إلى الإنتاج، إذ يُفترض أن هذا الأمر سيُعالج، على الأرجح من خلال آليات السوق. وتُناقش آراء رولز بشكل صريح في الفصل الثالث، إلا أن هذه المقالة انتقالية بمعنى أنها تُقرّ بأن الإنتاج والتوزيع مرتبطان، وأن كفاءة أحدهما مرتبطة بالإنصاف في الآخر. ولكن لا يُسلّم بأن الإنتاج هو التوزيع، وأن الكفاءة هي الإنصاف في التوزيع، إلا في الفصل السادس. وهنا أيضًا، يُقرّ أخيرًا بأن تعريف الدخل (وهو ما تُعنى به العدالة التوزيعية) مُحددٌ بالإنتاج نفسه. ويُنظر إلى إجبار الاستهلاك من خلال خلق الحاجة وما شابه ذلك على أنه جزء من العملية التي تضمن وجود طلب فعّال على المنتجات.

إن انهيار التمييز بين الإنتاج والتوزيع، وبين الكفاءة والعدالة الاجتماعية، هو جزء من ذلك الانهيار العام لجميع الثنائيات من هذا النوع الذي يتحقق من خلال قبول نهج ماركس وأسلوبه التحليلي. إن التطور الذي يحدث في هذه المقالات هو من مفهوم ليبرالي إلى مفهوم اشتراكي (ماركسي) للمشكلة. أنتقل من ميل إلى اعتبار العدالة الاجتماعية مسألة عدالة وأخلاق أبدية إلى اعتبارها شيئًا مشروطًا بالعمليات الاجتماعية التي تعمل في المجتمع ككل. هذا ليس القول بأن العدالة الاجتماعية يجب اعتبارها مجرد مفهوم عملي يمكن تغييره حسب الرغبة لتلبية متطلبات أي موقف. إن الشعور بالعدالة هو اعتقاد راسخ في أذهان الكثيرين (بما

في ذلك أنا). لكن ماركس طرح السؤال: "لماذا هذه المعتقدات؟" وهذا سؤال مقلق ولكنه صحيح تمامًا. لا يمكن صياغة الإجابة عليه من خلال التجريدات. كما هو الحال مع مسألة المكان، لا يمكن أن تكون هناك إجابة فلسفية لسؤال فلسفي - فقط إجابة مصاغة من دراسة الممارسة الإنسانية.

طبيعة التمدن

تشير قراءة الفصلين 1 و6 إلى أن مفهوم التمدن يخضع لتغيير كبير طوال هذه المقالات. في البداية، يُنظر إلى التمدن على أنه "شيء في حد ذاته" يمكن فهمه على هذا النحو (شريطة أن نتمكن من التغلب على الحواجز التي يفرضها التجزئة التأديبية والإمبريالية الأكاديمية فيما يتعلق بتحليله). في الفصل السادس، يظهر التمدن كمنظورٍ يُمكن من خلاله رصد بعض السمات البارزة في العمليات الاجتماعية التي تُسيّر المجتمع ككل، ليصبح بمثابة مرآة تعكس جوانب أخرى من المجتمع. ويحدث هذا التحول جزئيًا لأن التمدن يُعرَّف بشكلٍ علائقي. فالمركز الحضري، على سبيل المثال، يُنظر إليه على أنه "يحتوي" على محيط، إذ لا مركز بدون محيط، وكل منهما يُسهم في تعريف الآخر.

كما أن انهيار التمييز بين الإنتاج والتوزيع يؤثر على كيفية النظر إلى التمدن. وهكذا، يتلاشى الاهتمام الأولي بالتمدن كـ"كيانٍ قائم بذاته" ليحل محله اهتمامٌ بجميع جوانب الإنسان والمجتمع والطبيعة والفكر والأيديولوجيا والإنتاج، وما إلى ذلك، مُرتكزًا على مفهوم التمدن المُعرَّف علائقيًا. وبذلك، يُشكّل التمدن خيطًا من الحجج التي تربط بين مواضيع مهمة، وإن بدت متباينة. لا يُعزى تعقيد التمدن إلى التعقيد المتأصل في الظاهرة بحد ذاتها، بل يعكس فقط قدرتنا على نسج خيط معقد من الحجج حول مفهوم التمدن. ويترتب على ذلك أنه لا يمكننا تعزيز فهم التمدن من خلال البحث متعدد التخصصات، ولكن يمكننا تعزيز فهم المساهمات التخصصية من خلال دراسة التمدن. التمدن والتحولات الاجتماعية والمكانية المتأصلة في تطوره ، يشكل تطوره أرضية اختبار صعبة لنظرية الجغرافيا الاجتماعية. وكما يوضح الفصل 5، فإن العديد من نظرياتنا لا تؤدي أداءً جيدًا في مثل هذه البيئة الشرسة. لذلك، يجب أن يتوازى تحليل التمدن مع تحليل النظرية الحضرية.

يجدر التكرار أن المواضيع الأربعة الموضحة هنا لا تتطور بشكل مستقل عن بعضها البعض. هناك أوجه تشابه وتفاعلات بين التطورات الموصوفة. تتوافق التغييرات في مفهوم المكان والعدالة الاجتماعية مع التغيير في نهج النظرية يُنظر إلى الفضاء والعدالة الاجتماعية والتخطيط الحضري في البداية على أنها مواضيع "بذاتها" يمكن استكشافها بشكل مجرد - فبمجرد تحديد ماهية الفضاء، وتحديد ماهية العدالة الاجتماعية، يُفترض حينها أنه يمكننا الانتقال إلى تحليل التخطيط الحضري. إن إدراك أن هذه المواضيع لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها البعض، وأن الثنائيات المتأصلة في الفكر الغربي لا يمكن تجاوزها، بل يجب فقط هدمها، يؤدي إلى تطور فكري متزامن على جميع الأصعدة.

ومن المؤكد أن قوة تحليل ماركس تكمن في أنه يعزز هذا التوفيق بين المواضيع المتباينة وهدم الثنائيات دون فقدان السيطرة على التحليل. إن ظهور تحليل ماركس كدليل للبحث (وبالتالي، أعتقد أنني سأُصنف على الأرجح كـ"ماركسي" من نوع ما) يتطلب مزيدًا من التوضيح. لا ألجأ إليه انطلاقًا من شعور مسبق بتفوقه المتأصل (مع أنني أجد نفسي منسجمًا بطبيعتي مع افتراضه العام والتزامه بالتغيير)، بل لأنني لا أجد سبيلًا آخر لإنجاز ما أصبو إليه أو لفهم ما يجب فهمه. فالفصلان الأول والثاني، على سبيل المثال، لا يزالان كافيين في بعض الجوانب، لكن في كليهما تبرز مشكلات تبدو مستعصية على الحل. إذ يطرح تناول مسألة المكان في الفصل الأول معضلة لا يمكن التوفيق بينها، تنحدر إلى نسبية عاجزة لا شكل لها. أما تناول المجتمع الحضري في الفصل الثاني فيوفر إطارًا مفيدًا لفهم بعض الآليات المهمة التي تعمل ضمن "العملية

الحضرية"، لكن التمييز بين الحقيقة والقيمة، كما يؤثر على مفهوم الدخل بوصفه "سيطرة على الموارد"، يسمح مجددًا بدفن أسئلة مهمة في نسبية عاجزة لا شكل لها، لا يمكن لأي شيء أن يفرضها.

يبدو أن الحلول، بمعزل عن المواعظ الأخلاقية المتحيزة، غير ممكنة. يتضمن الفصل الثالث محاولةً لتسليط الضوء على مسألة العدالة الاجتماعية والمكان، ولكن الحلول التي تظهر، إن وُجدت، تستند إلى توصيف اعتباطي لطبيعة العدالة الاجتماعية. يُمثل الفصل الرابع تحررًا من المنهج القديم، ويبدأ، بطريقةٍ فجةٍ ولكنها حيوية، عملية إعادة صياغة المشكلات كحلول والحلول كمشكلات. يسعى الفصلان الخامس والسادس إلى ترسيخ الإطار المتطور، مستخدمين تحليل ماركس بشكلٍ صريحٍ كلما بدا ذلك مناسبًا. في هذه الفصول الثلاثة الأخيرة، تُفتح آفاقٌ جديدةٌ لبعض الخطوط الفكرية الأساسية وطرائق التفكير.

أترك للقارئ الحكم على ما إذا كان الجزء الأول أو الثاني يحتوي على تحليلات أكثر إنتاجية. قبل إصدار هذا الحكم، هناك نقطتان أود طرحهما. أولاً، أدرك أن تحليل الجزء الثاني هو نقطة انطلاق تفتح آفاقًا جديدة للتفكير. التحليل غير مألوف إلى حد ما (بحكم الضرورة)، لكن حداثته بالنسبة لي ربما جعلته يبدو في بعض الأحيان خشنًا بعض الشيء، وفي أحيان أخرى معقدًا بلا داعٍ. أرجو التغاضي عن هذا الأمر. ثانيًا، يعطي ماركس معنى محددًا للأيديولوجيا - فهو يعتبرها تعبيرًا غير واعٍ عن الأفكار والمعتقدات الكامنة التي ترتبط بوضع اجتماعي معين، على عكس العرض الواعي والنقدي للأفكار في سياقها الاجتماعي، والذي يُطلق عليه غالبًا اسم الأيديولوجيا في الغرب. المقالات في الجزء الثاني أيديولوجية بالمعنى الغربي، بينما المقالات في الجزء الأول أيديولوجية بالمعنى الماركسي .

الفصول الأربعة الأولى في هذا المجلد مُعاد إنتاجها بشكل كبير من أوراق بحثية منشورة سابقًا. نُشر الفصل الأول لأول مرة بعنوان "العمليات الاجتماعية والشكل المكاني: تحليل للمشكلات المفاهيمية للتخطيط الحضري"، في أوراق جمعية العلوم الإقليمية، المجلد 25، وأنا مدين للمحرر على إذنه بنشره هنا. الفصل الثاني، الذي كان مُدرجًا في البداية في الفصل الأول ولكن تم حذفه بسبب طوله، تم توسيعه ليظهر في المجلد 22 من أوراق كولستون حول التنبؤ الإقليمي (حرره م. تشيشولم ونشرته منشورات باترووورث العلمية، لندن)؛ وأنا مدين لأعضاء جمعية كولستون على إذنهم بإعادة إنتاج هذه المادة. الفصل الثالث كان ورقة بحثية تم تقديمها في جلسة خاصة حول المنظورات الجغرافية للفقر الأمريكي في الاجتماع السنوي السابع والستين لجمعية الجغرافيين الأمريكيين، ونُشرت لاحقًا في سلسلة دراسات أنتيبود في الجغرافيا الاجتماعية 1، تحت إشراف ريتشارد بيت، الذي تفضل مشكورًا بمنح الإذن بإعادة نشر هذه المادة. ظهر الفصل 4 في المجلد 2 من سلسلة منظورات الجغرافيا، وأود أن أشكر المحرر العام، هارولد ماكونيل، ودار نشر جامعة شمال إلينوي على منحهم الإذن بإعادة إنتاج هذه المقالة. الفصلان 5 و6 هما مساهمات أصلية لهذا المجلد

أود أيضًا أن أشكر عددًا من الأشخاص الذين ساهموا، عن قصد أو غير قصد، في كتابة هذا الكتاب. لقد حثتني مارسيا ميري باستمرار على ذلك، وقدمت لاتا تشاتيرجي مجموعة كبيرة من البيانات التجريبية حول ديناميكيات سوق الإسكان، وأثبت كل من جين مومي وديك ووكر ويورن بارنبروك أنهم زملاء مثيرون للاهتمام، وأنقذتني باربرا وجون وكلاوديا، من خلال دفئهم وحيويتهم، في أوقات بدا فيها التشاؤم وشيكًا. كما لعب تيتوس وجيري كورنيليوس وجون كولترين والبيتلز دورهم. أخيرًا، أود أن أهدي هذا الكتاب إلى جميع الصحفيين الجيدين الملتزمين في كل مكان.

هامبدن، بالتيمور
يناير 1973